

Distr.: General
30 July 2015
Arabic
Original: English



المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية
أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥



البند ١٠ من جدول الأعمال
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من
الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أطلب تعميم البيان المرفق الذي أدلت به جمهورية نيكاراغوا خلال
الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر
(انظر المرفق).

(توقيع) ماريا روباليس دي تشامورو
السفيرة
الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق

060815 050815 15-13007 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بيان لتعليل تصويت جمهورية نيكاراغوا أثناء الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعقود في أديس أبابا خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥، أدلى به بول أوكويست، الوزير والسكرتير الخاص المعني بالسياسات العامة

شكرا سيدي الرئيس،

باسم وفد نيكاراغوا، أود أن أؤكد مجدداً امتناننا لإثيوبيا، حكومةً وشعباً، على كرم الضيافة في هذا البلد الجميل.

وتؤيد نيكاراغوا البيان الذي أدلت به دولة جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتود أن تأخذ الكلمة لتشرح موقفها من منطلق وطني.

نحن نرحب اليوم بأننا نجحنا في التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عمل أديس أبابا، وهكذا قد أحرزنا تقدماً صوب تحقيق أهداف الخطة العالمية للتنمية المستدامة.

وسيتماد قادتنا خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وسيلي ذلك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولهذا فإن اعتماد هذه الوثيقة يمثل نبأً ساراً لشعوبنا ولتعددية الأطراف.

ونحن نود توضيح أو إعادة تأكيد النقاط التالية:

(أ) نظراً إلى أن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة يرد في المبدأ ٧ من مبادئ ريو، فقد قمنا، بإدماج تلك المبادئ في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية، بإدراج مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة المذكورة؛

(ب) ويجب أن تظل عملية تمويل التنمية مستقلة عن خطة ما بعد عام ٢٠١٥، ولكن يجب تعزيز أوجه التآزر بين العمليتين. ويجب أن تستمر عملية تمويل التنمية إلى أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية تجاه البلدان النامية؛

(ج) وإذ نضع في اعتبارنا أن العديد من الوفود طلبت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لإتاحة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فينبغي توضيح أن حل هذه المسألة قد اعتمد بالفعل. ولو وقت البلدان المتقدمة النمو بالتزامات التي تعهدت بها بتوافق الآراء في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر

١٩٧٠، التي كان ينبغي تنفيذها في حدود ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر من ضعف نسبتها الحالية التي تبلغ ٠,٢٩ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لتصل إلى ٠,٧٠ في المائة؛

ونحن نحیی البلدان التي تمثل قدوة بالنسبة للبلدان الأخرى من حيث الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وهي: النرويج (١,٠٧ في المائة)، والسويد (١,٠٢ في المائة)، ولكسمبرغ (١,٠ في المائة)، والدايمرك (٠,٨٥ في المائة)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (٠,٧٢ في المائة)، بينما تقترب هولندا، بنسبة ٠,٦٧ في المائة، من بلوغ الهدف المحدد. وتفي هذه البلدان بالتزاماتها بمسؤولية؛

والعجز المتراكم على مدى أربعين سنة منذ عام ١٩٧٥ نتيجة لعدم التقيد بالهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يفوق ٦ تريليونات من الدولارات. وتعكس هذه المسألة عدم اتساق السياسات لأن ذلك يمثل خسارة في الإيرادات المخصصة لمكافحة الفقر، في حين يؤدي إلى تركيز موارد ضخمة في الشمال ويتسبب في تفاقم عدم المساواة في الجنوب، ويتعارض مع ما تنشده، في نهاية المطاف، المساعدة الإنمائية الرسمية، والأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة؛

(د) وينبغي توضيح أن التمويل المتعلق بالمناخ تمويل إضافي ولا ينبغي تصنيفه إطلاقاً في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(هـ) ويجب التذكير بأنه لا توجد صيغة واحدة أو مجموعة من التدابير التي تنطبق على تمويل التنمية في جميع البلدان؛ ولذلك، يجب أن تحافظ البلدان على حيز سياسي يحول لها سن تشريعات وإصدار وتنفيذ التدابير أو الأنظمة المحددة أو اللازمة؛

(و) ويجب إلغاء التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد في انتهاك للقانون الدولي التي تعوق خطط التنمية في بلداننا، مثل الحظر غير القانوني المفروض على كوبا الذي هو محل إدانة على الصعيد العالمي؛

(ز) ونشير صراحة إلى البلدان التي تعيش أراضيها تحت نير الاحتلال؛ ونؤكد أن بلدنا يقف متضامنا مع كفاح الشعب الفلسطيني ومع قضيته.

ونود أن يُدرج هذا البيان ضمن وثائق هذا المؤتمر.

شكراً جزيلاً.